

علاقة الجهاز بالمنظمات الدولية

حَقَّقَ جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة حضوراً فعالاً في العديد من المحافل من خلال عضويته بالمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالرقابة المالية والمحاسبة وتحديدًا منذ عام ١٩٨٨م، عندما انضمَّ الجهاز لعضوية المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأربوساي)، ثم إلى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) في عام ٢٠٠٠م، والمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأسوساي) في عام ٢٠٠٣م.

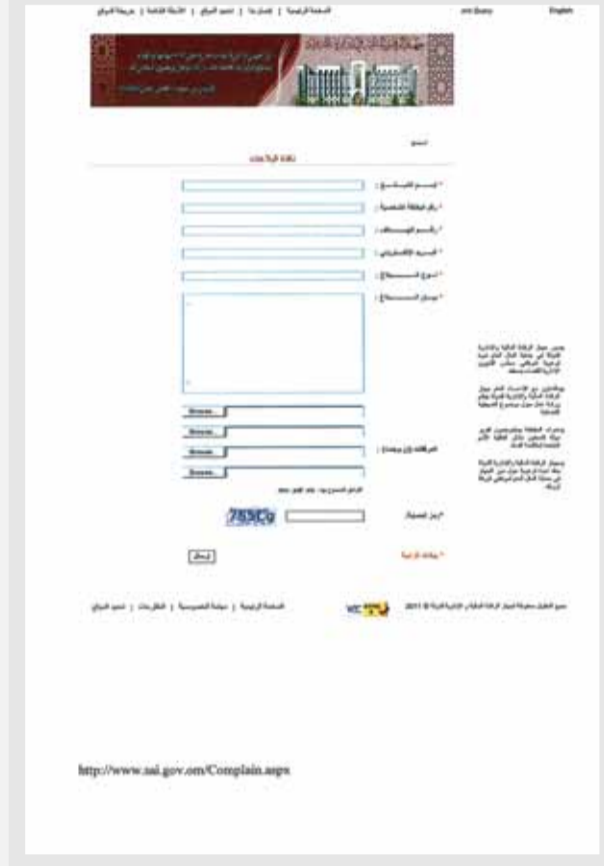
وقد ساهمت مشاركة الجهاز في الاجتماعات الدورية للجمعيات العمومية بالمنظمات في تبادل الخبرات والمعارف مع الأجهزة المشاركة في عدد من اللجان وفرق العمل المنبثقة عنها، وكذلك التوقيع على مذكرات تفاهم في المجالات التي تخدم العمل الرقابي مثل عقد برامج تدريبية متخصصة واستقطاب بعض الكوادر البشرية المؤهلة للاستفادة من خبراتهم التي تعين الأعضاء الرقابيين في انجاز مهام الفحص بإتباع أفضل الممارسات الدولية المتبعة. وقد كان لهذه المشاركات الأثر الإيجابي حيث تم انتخاب الجهاز لفحص وتدقيق التصرفات المالية والإدارية بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) وذلك لمدة ثلاث سنوات من العام ٢٠١١م وحتى ٢٠١٣م، وتم التجديد لفترة مماثلة من العام ٢٠١٣م إلى ٢٠١٥م، وقد ساهم ذلك في صقل خبرات الجهاز في العمل الرقابي من خلال القيام بهذا الدور في هذه المنظمة الدولية العريقة، التي يوفق عدد أعضائها المائة والتسعون عضواً.

كما أنه منذ السنوات الأولى لقيام مسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨١م، بدأت الجهات المسؤولة عن الرقابة المالية والمحاسبة بدول المجلس عقد اجتماعاتها على مستوى رؤساء وكلاء أجهزة و دواوين المراقبة والمحاسبة، واللجان الفنية المتخصصة، حيث تم عقد ثلاثة عشر اجتماعاً على مستوى رؤساء الأجهزة والدواوين وسبعة عشر اجتماعاً على مستوى الوكلاء، فيما عقدت لجنة التدريب والتطوير ثلاثة وعشرين اجتماعاً، وقد كانت تلك المشاركات داعمة للأفكار ذات الصلة بتطوير العمل الرقابي من خلال التشجيع على إقامة برامج تدريبية مشتركة تنفذها الدواوين سنوياً في مجالات مختلفة، كالرقابة على البيئة، ومكافحة الفساد، وغسل الأموال، والتجارة الإلكترونية، واستخدام الحاسب الآلي، والخصخصة، ورقابة الأداء، والدين العام، وكشف أساليب الغش والاحتيال، وتكثيف الجهود في كل ما يخص صقل وتنمية قدرات العاملين بدواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون في مختلف المجالات إضافة إلى البحث العلمي.

ومن جانب آخر يبادر الجهاز إلى الاتصال بالمنظمات الدولية ذات الصلة بمجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وذلك بعد أن تم تكليفه من قبل مجلس الوزراء الموقر بالقيام بمهمة مكافحة الفساد في السلطنة تطبيقاً لبنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضمت إليها السلطنة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٦٤، حيث تم التواصل مع منظمة الشفافية الدولية والتي يصدر عنها مؤشر مدركات الفساد، بالإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لقيامه بمهام أمانة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. هذا ويسعى الجهاز إلى الوقوف على جميع المستجدات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالعمل الرقابي وبحمائية النزاهة ومكافحة الفساد بهدف الاستفادة من الجهود الدولية المبذولة في كلا المجالين، وبهدف الإسهام والمشاركة فيها، مما يكفل للجهاز كسب وتطوير الخبرات والمهارات المهنية والعلمية والارتقاء بالعمل الرقابي من خلال التجارب الإقليمية والدولية الرائدة.

باحثة إدارية أولى /
شيماء بنت زهران بن عبد الله الهنائية
رئيسة قسم المنظمات الدولية

دور تقنية المعلومات في دعم العمل الرقابي



المُنظمة وتشكيل لجنة مراقبة التحول وفرق تنفيذ خطة التحول التي أعيد تشكيلها مؤخراً في مايو ٢٠١٥م بما يتناسب مع مستجدات المرحلة.

وتماشياً مع خطة التحول المشار إليها فقد قام الجهاز في يوليو ٢٠١١م بتدشين نافذة تلقي بلاغات وشكاوى المواطنين، وقد حصلت هذه النافذة على المركز الأول عن فئة منع ومكافحة الفساد في جائزة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣م، كما حصلت على جائزة الرؤية الاقتصادية كأفضل مشروع حكومي للعام ٢٠١٤م كما أن الجهاز وفي سبيل التسهيل للمستخدمين بما يتماشى مع التطور التقني ومواكبة لاحتياجات الناس عموماً قام بوضع تطبيق عبر الهواتف الذكية لأنظمة آبل وأندرويد (SAIAPP for Android & IOS) حيث تم تدشين التطبيق في عام ٢٠١٤م ولاقي تجاوباً من قبل المواطنين وانعكس ذلك بشكل كبير في عدد الشكاوى التي وردت للجهاز. ثم يأتي مشروع إدارة قواعد البيانات الرقابية (Audit Management System) الذي يجري تنفيذه حالياً كأحد المشاريع التقنية ذات الأهمية الكبيرة ويتوقع له أن يدخل حيز التطبيق الفعلي مطلع العام القادم ٢٠١٦م، ليجمع زمام العملية الرقابية برمتها بداية من التخطيط للفحص ومروراً بمصادر المعلومات المحدثة التي تدعم الممارسة اليومية للعضو الرقابي وتحديد كمية أدائه، وانتهاءً بالتقارير الرقابية الموجهة إلى الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز.

إن تقنية المعلومات والاتصالات بكافة جوانبها المادية والبرمجية والمهارات البشرية يتم تسخيرها لخدمة منتسبي الجهاز بصفة عامة وإلى ميدان العمل الرقابي والعضو الرقابي بصفة خاصة بما يؤهله لممارسة أعماله الرقابية بكفاءة واقتدار.

خبير فني أول / راشد بن سيف بن حميد الزيدي
مدير دائرة تقنية المعلومات

لقد سعت الحكومة بتوجيهات من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - إلى الاهتمام ببيئة تقنية المعلومات والاتصالات، فهي كما ذكرها قائد البلاد المقدي في كلمته بمناسبة الانعقاد السنوي لمجلس عمان في عام ٢٠٠٨م بأنها «المحرك الأساسي لعجلة التنمية في هذه الألفية الثالثة» وذلك جاءت التوجيهات السامية لإيجاد إستراتيجية وطنية لتنمية قدرات المواطنين ومهاراتهم في التعامل مع هذا المجال، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات الحكومية على المسارعة في تعزيز أداؤها وتيسير خدماتها بواسطة التقنية الرقمية والتطوير المستمر لهذه الخدمات والمضي قدماً في مراحل مشروع الحكومة الإلكترونية.

ومن هذا المنطلق فقد سعى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة إلى الاهتمام بتقنية المعلومات والنظم والبرمجيات التي تنظم أعماله وتزيد من سرعة عجلة الإنجاز لديه بدقة وكفاءة عاليتين، وذلك من خلال منظومة ثلاثية الأبعاد تتمثل في الآتي:

الاهتمام بالعنصر البشري المؤهل تقنياً وفنياً.

بناء الأسس المادية لتقنية المعلومات والاتصالات.

توفير النظم والبرمجيات وقواعد البيانات والروابط الشبكية بالجهات ذات العلاقة كمصادر مختلفة للبيانات الرقمية والمعلومات.

أولاً: فيما يتعلق بالعنصر البشري، نجد أن الجهاز لديه كوادر بشرية فنية مَعَمَّة بنسبة ١٠٠% حيث يناط بهم الكثير من المسئوليات من خلال إدارة بيئة تقنية المعلومات والاتصالات وتقديم الخدمات والدعم الفني وتطوير النظم وتوفير الأمن المعلوماتي، حيث تحظى هذه الكوادر باهتمام خاص من حيث تنمية قدراتهم الفنية بالبرامج التدريبية المتخصصة المحلية والدولية وورش العمل المستمرة والمشاركة في بناء وتنفيذ المشاريع التقنية بالجهاز.

ثانياً: فيما يتعلق بالأسس المادية لتقنية المعلومات، قام الجهاز بتوفير مركز لبيانات (SAI_Data-Centre) إذ أنشئ حسب المعايير الدولية وهو ذو مرونة عالية من حيث قابلية التوسع في السعات التخزينية وسرعة الأداء وعدد المزودات (Virtual Environment) وإعدادات التكييف والتبريد والطاقة الكهربائية الاحتياطية وأجهزة الحماية (Firewall)، إلى جانب شبكة داخلية حديثة متصلة بالشبكة الحكومية من خلال الربط المعتمد من هيئة تقنية المعلومات (MPLS) بالإضافة إلى العتاد المادي للجهاز (www.sai.gov.om).

كما يولي جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة اهتماماً كبيراً بخطة عمان الرقمية وخطة التحول للحكومة الإلكترونية منذ عام ٢٠١١م إذ تم إصدار القرارات

لمحة عن مهام فحص الخدمات

التي تقدمها الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز

تبلغ (١٩) مهمة فحص استهدفت من الوحدات الرئيسية في الجهاز الإداري للدولة، ٣٧ مهمة فحص للخدمات المقدمة من أفرع هذه الوحدات في مختلف محافظات وولايات السلطنة، بالإضافة إلى ٧ مهام فحص للخدمات التي تقدمها الهيئات والمؤسسات العامة.

وقد تم تنفيذ عدد ٤٧ من المهام المستهدفة للخطة، ويجري حالياً تنفيذ باقي المهام بحيث يتم إنجاز جميع مهام الفحص المستهدفة بنهاية العام الجاري، ومن أبرز الخدمات التي تم فحصها: الخدمات التي تقدمها المديرية العامة للمدارس الخاصة، والخدمات المقدمة من المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة، وأعمال دائرة العلاج بالخارج، بالإضافة إلى فحص وتقييم أعمال الضمان الاجتماعي، وتقييم أداء وحدات الطوارئ بالمستشفيات والخدمات المساندة لها، وفحص وتقييم إجراءات منح المساعدات السكنية، علاوة على تقييم الخدمات التي تقدمها المديرية العامة للتشغيل، وفحص وتقييم إجراءات التعويضات النقدية المصروفة لبعض المواطنين المتأثرة أراضيهم بمشاريع الطرق وإجراءات منح المساعدات السكنية، وتقييم خدمات المشتركين في قطاع توزيع الكهرباء وغيرها من المهام الأخرى.

إداري (ب) زكريا بن سعيد بن خميس الخميسي
مكتب التخطيط

توسعت اختصاصات الجهاز ليتولى إجراء الرقابة المالية والإدارية، بالإضافة إلى رقابة الأداء وغيرها من مجالات الرقابة بما يؤدي إلى تحقيق أهدافه، والتي يأتي في مقدمتها حماية الأموال العامة للدولة والأموال الخاصة التي تديرها أو تشرف عليها أي من الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز، وتجنب وقوع تضارب المصالح والمخالفات المالية والإدارية، والرقابة الوقائية والتأكد من حسن سير العمل، إلى جانب تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وكفاءة وفعالية، وتقييم الخدمات المقدمة للمواطنين من قبل الوحدات الحكومية.

ويعتمد جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة عند إعداد خطة الفحص السنوية على مرتكبات رئيسية من أهمها قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة ولائحته التنفيذية، بالإضافة إلى دليل القواعد والإجراءات لإعداد خطط مهام الفحص وتنفيذها ومتابعتها، ودراسة الأهمية النسبية للجهات الخاضعة للرقابة في ضوء حجم وطبيعة ومخاطر نشاطها.

وفي إطار مواكبة السياسات والتوجهات العامة للدولة تعتبر الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية أحد أهم المحاور التي تم مراعاتها عند إعداد خطة الفحص للعام ٢٠١٥م، حيث تضمنت الخطة ٦٣ مهمة فحص للخدمات المقدمة للمواطنين من قبل ٨٣ جهة من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز بما يشكل ما نسبته ٣٠% من إجمالي مهام الفحص المستهدفة في الخطة والتي